أهمية الدراسات المستقبلية وضرورة توطينها عربيا
الدراسات السياسية نموذجا

The importance of future studies and the need to settle them in the Arab world.
Political studies model

مجناح امال

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر) ، Amelmedjenah8@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/30 تاريخ القبول: 2022/11/08 تاريخ النشر: 2022/11/14

الملخص:

تعمل الدول ومختلف المنظمات والهيئات إلى التوجه نحو إضفاء طابع العقلنة والتفكير الممنهج للتأسيس في تعميق الدراسات المستقبلية وجعلها نشاطا علميا قائما بحد ذاته، لهذا جاءت هذه الدراسة في إطار التنويه إلى ضرورة تبني هذا المسعى في مختلف المجالات وبخاصة مجال العلوم السياسية الذي من شأنه أن يؤسس إلى حقل دراسات مستقبلية يزودنا بمعرفة مستقبل الظاهرة السياسية خاصة في الوطن العربي من أجل تحسين جودة الأداء الإداري والسياسي والاستراتيجي وتحسين نوعيته ومحاولة التخفيف من وقع النتائج السلبية غير المرغوب فيها .

الكلمات المفتاحية: الدراسات المستقبلية، التوطين، السياسية، عربيا.

Abstract:

The countries and various organizations and organizations are working on rationalization and systematic reflection to establish a deepening of future studies and make them a scientific activity in its own right. For this reason, this study was part of the observation of the need to include this effort in various fields, in particular the field of political science, which would constitute a field of future studies which brings us a knowledge of the future of the political phenomenon, especially in the Arab world, in order to improve the quality of administrative, political and strategic performance, to improve its quality and to try to mitigate the impact of unwanted negative results.

Keywords: future studies, domisiliation, politics, Arabic.

المؤلف المرسل: مجناح امال ، **الإيميل:** Amelmedjenah8@gmail.com

1. مقدمة:

في إطار التغيير السريع في المجتمعات المعاصرة عمدت الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية وخاصة في الغرب ضرورة تطوير قدراتها في معرفة مستقبل الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المجالات التقنية بشكل علمي، وأصبح حقل الدراسات المستقبلية في الدول المتقدمة وجامعاتها ومؤسساتها جزء من عمليات صنع القرارات الاستيراتيجية حيث تخصص في هذا المجال ميزانية معتبرة، كما أن جل هذه الدراسات تقوم بها المؤسسات العسكرية والشركات المتعددة الجنسية، أما في العالم العربي فإن الدراسات المستقبلية حقل يتميز بضعف الاهتمام به بالإضافة إلى الشكل غير العلمي باستثناء بعض المبادرات على الصعيد الأكاديمي، ويتضح أن التغيير في بيئة الموضوع والقضية أو الظاهرة المراد رصدها وتحليلها في علم السياسة وبين التغير في مساراتها واتجاهاتها تخلق وباستمرار اتجاهات أكاديمية جديدة في كيفية التعامل معها وتوفر عناصر الموضوع والأهداف والمضمون كأركان أساسية لعملية التحليل المستقبلي، ووفقا لهذا المنظور تطورت دراسات في حقل التنبؤ والتفكر والتأمل حاولت إضفاء المنهجية والعقلنة على إرادة التفكير الإنساني لتؤطر لنا بعد نشوء الدولة ككيان ذاتي بزوغ الدراسات العلمية في حقل المستقبليات بعد أن تداولتها الأمم والشعوب بصور شتى.

يرى الكاتب آن كورنيش رصدا في مطلع السبعينات من القرن العشرين تغييرين مهمين في نظرة الناس إلى المستقبل، أولهما أن الناس أصبحوا على قناعة بدراسة المستقبل، وثانهما هو الاعتراف بأن المستقبل عالم قابل للتشكيك وليس شيئا معدا سلفا والبشر لا يسيرون مغمضي الأعين نحو عالم جبري تنعدم فيه حرية الاختيار، بل إنهم شركاء فاعلون في تكوين المستقبل، لذا فدراسة المستقبل ليست ترفا لأناس يهتمون بالتأمل بمصيرهم، بل مغامرة لها تكاليفها التي ترتفع إلى شرف المقصد، وجهد مركب يحتدم الجدل حول ماهيته ولا يختلف حول أهميته وضرورة توطينه عربيا، وعليه جاءت هذه الدراسة لتطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن مجابهة تحديات الوضع السياسي الراهن ورسم آفاق الدراسات المستقبلية بمحاولة توطينها في الوطن العربي من أجل تفادي مظاهر أللاستقرار وتحقيق مستقبل مخطط؟

1.1.أهداف البحث:

تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خارطة للمستقبل من خلال استقراء الأحداث المفاجئة واتجاهاتها والقوى والفواعل الديناميكية المحركة لها، وكذا بلورة الخيارات والبدائل الممكنة والمتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها من أجل بناء قاعدة معرفية استشرافية يستند إليها في صناعة القرارات.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة البحثية سوف يتم معالجتها من خلال التعرض للمحاور التالية:

1- الدراسات المستقبلية دراسة في الماهية وأهمية توطينها عربيا، وذلك من خلال التطرق النقاط التالية:

مفهوم الدراسات المستقبلية.

مراحل تطور الدراسات المستقبلية.

أهمية توطين الدراسات المستقبلية عربيا.

2- توطين مناهج الدراسات السياسية المستقبلية في الوطن العربي، وذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

تطور الرؤية في الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

آليات التوطين والاندماج.

نماذج عن توطين الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

3- الصعوبات منهجية انتشار الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، من خلال التطرق إلى مايلي:

علم السياسة والبيئة.

علم السياسة والتمويل.

علم السياسة والممارسة

علم السياسة والإعلام.

2. الدراسات المستقبلية دراسة في الماهية وأهمية توطينها عربيا.

1.2. مفهوم الدراسات المستقبلية: تأخر ظهور المنهجيات العلمية للدراسات المستقبلية رغم ثراء التراث الفكري والفلسفي بالمستقبل حتى ستينيات القرن العشرين، وقد رصد مؤرخو المستقبليات لبدايات المنهجية أعمالا لمفكرين وأدباء وعلماء أرهصت مبكرا للنهضة العلمية للدراسات المستقبلية حوالي القرن التاسع عشرة. ارتبط الأمر ب "مقال في السكان " للقس الانجليزي الشهير توماس مالتوس الذي عرض فيه رؤية مستقبلية تشاؤمية للنمو السكاني لحل التناقض الاجتماعي الناتج عن الثورة الصناعية والمتمثل في تزايد أعداد الفقراء وتصاعد احتمالات الصراع الطبقي في ظل سيطرة طبقة الرأسمالية في المجتمع البريطاني آنذاك، وتوقع توماس أن يتم التغلب على هذا التنافس من خلال الأوبئة والمجاعات والحروب التي تتولى تصفية الفقراء وإيقاف تزايدهم ا لمهدد لمصالح الفئات التي تتحكم في مصادر الإنتاج والثروة والنفوذ السياسي، ولكن توقعات توماس لم تتحقق وتم حل هذا التناقض عن طريق آخر هو الاستعمار، إذ بدأت بريطانيا تتوسع في انتزاع مناطق شاسعة من قارتي إفريقيا وآسيا. وقد ترتب على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه المستعمرات تحسنا ملحوظا في أحوال الطبقة العاملة خصوصا فقراءها في بريطانيا مما ساعد على حل الصراع بصورة سلمية على حساب شعوب المستعمرات في العالم الثالث. (أغوان، 2011، ص89)، أما على صعيد العلم ثمة إجماع بين مؤرخي المستقبليات على أن هربرت جورج ويلز أشهر كتاب روايات الخيال العلمي هو أول من صك مصطلح"علم المستقبل" وقدم إضافات عميقة في تأصيل الإهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية عام 1902 ويؤكد برتراند دي جوفنال في كتابه"فن التكهن"أن الدراسة العلمية للمستقبل ضمن الدراسات البينية باعتبارها فرعا جديدا ناتج عن حدوث تفاعل بين تخصص أو أكثر مترابطين أو غير مترابطين وتتم عملية التفاعل من خلال برامج التعليم والبحث بهدف تكوين هذا التخصص، ويؤكد المفكر المغربي لمهدي المنجرة أن الدراسة العلمية للمستقبل تسلك دوما سبيلا مفتوحا يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل، كما أنها شاملة ومنهجها متعدد التخصصات (منصور، 2014، ص55)، إن إدراك الحركة وقياس كمها وتبيان إيقاعها يمثل نقطة البدء

في فهم حركة الظاهرة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أما البعد في موضوع الدراسات المستقبلية فهو البدائل المختلفة لمسارات الظاهرة في تطورها فالزمن مقسم إلى المراحل الثلاث هو أن الماضي وهو كل سابق على الحال القائم، والحاضر كل ما هو قائم حاليا وفي حالة الحركة، والمستقبل هو الآتي بعد الحاضر، والفرق بين المراحل الثلاث هو أن الماضي قد أصبح حقيقة غير ممكن تغييرها ولا جدوى من تدخل الرادة الإنسانية فيه، فالحاضر هو عملية متحركة لم تكتمل بعد ولن يكون للتدخل في مساره إلا القدر النسبي من التأثير، بينما يمثل المستقبل المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه، غير أن عملية التدخل تتطلب منا وعي كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليها الظاهرة موضوع الدراسة وهو أمر لابد له من منهج علمي دقيق ومتطور، وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسة المستقبلية، كما أن الدراسات المستقبلية حالها حال العلوم الاجتماعية الأخرى التي لا تحظى بمفهوم شامل وجامع يتفق عليه جمهور المتخصصين وذلك لأسباب أهمها: أن الدراسات المستقبلية القائمة على أسس علمية هي من الحقول الحديثة نسبيا غير الإقرار حدث بشأن اتفاقها حول كافة الأمور التي لم تحدث بعد وهي حادثة لا محالة، وأن جميع الذين تطرقوا للدراسات المستقبلية أكدوا على الحلقة الزمنية المفقودة والتي هي المستقبل من خلال استهداف لمعرفة وتوقع شيء مجهول لم يتوقع بعد وفقا لمعطيات وعمليات حسابية ورياضية معينة تعطي إحتمالات للمستقبل المجهول، وقد ثار جدل حول هذه الدراسات فمن جهة اعتبر البعض أن مثل هذه الدراسات لا ترقى إلى مستوى البحوث العلمية الرصينة لعدم اعتمادها على مبادئ وثوابت ومرتكزات علمية تجعلها ذات صفة أكاديمية يمكن تقديمها إلى صناع القرار، ورفضها كثير من المتخصصين في العلوم السياسية الاقتصاد والاجتماع أنها لا تمتاز بالشروط العلمية المعتمدة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسات المستقبلية حظيت باهتمام واسع من قبل مجموعة من المتخصصين في علم السياسة وكثير من الاختصاصات الاخرى وصارت تقوم على توظيف العلم والتكنولوجيا لغرض إضافة الرصانة البحثية وحصولها على أكبر قدر من القبول وبذلك فقد عرفها وليد عبد الحي بأنها " العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره (وليد، 2005، 67) ويذهب فاروق عبده وآخرون إلى تعريف الدراسات

المستقبلية على أنها" مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل" (أغوان، 2011، ص91).

1.2. مراحل تطور الدراسات المستقبلية: تشكل الرغبة الإنسانية المعرفة بالغد لظاهرة تاريخية عرفها الإنسان في مراحل تطورها المختلفة و لم تكن الرغبة مقتصرة على الأفراد بل على السلطة السياسية، كذلك التأريخ العلمي لظاهرة الدراسة المستقبلية بدأ تمن نقطة محاولة إيجاد منهج علمي قابل للتراكم المعرفي للتعامل مع "الآتي بعد الحال" و استنادا لذلك يمكن تقسيم مراحل التطور لهذا الميدان كالآتي:

1.1.2. مرحلة اليوتوبيا: إن أحد قسمات الفكر الإنساني الممنهج هو تخيل بنيات أو أنساق اجتماعية قادرة على حل مشكلات الواقع المعاش دون أن يكون هناك مؤشرات كافية على إمكانية تحقق مثل هذه البنيات المتخيلة، فأفلاطون تخيل جمهورية فاضلة تقوم على العدالة والتزم أهلها بهذا التقسيم، بينما تخيل القديس أوغسطين صراعا بين مدينة الله المبنية على الفضيلة ومدينة الإنسان، وتخيل فرانسيس بيكون"أطلنطا" الجديدة التي رأى فيها مجتمعا يقوم على أساس العظمة الإنسانية، وأندفع توماس مور في تخيل مجتمع يقوم على أساس الملكية الجماعية، وزعم ماكس أن التطور الإنساني سيقودنا إلى مجتمع تختفي فيه الطبقات، ويقول العالم المستقبلي فرد بولاك إن أفكار هؤلاء الفلاسفة تعكس البنيات الاجتماعية التي انبثقت منها وهي مرتبطة برغبات الأفراد الذين كانوا يعيشون في تلك المجتمعات.

2.1.2. مرحلة التخطيط: شكل إنشاء الحكومة السوفييتية في العام 1921 للجنة أوكل لها مهمة وضع خطة حكومية لتعميم الكهرباء على معظم مناطق الإتحاد السوفياتي خلال خمس سنوات نقطة تحول في نطاق الدراسات المستقبلية، فبالرغم من استهجان الفكرة وصعوبة الاقتناع بإمكانية التحكم في مسار الأحداث لمدة 5 سنوات إلا أن النجاح في إنجاز الخطة أثار فكرة التخطيط بعيد المدى وكيفية توقع التغيرات والبحث في ميكانيزمات التكيف مما أثر ذلك على المفكرين الغربيين في بريطانيا إلى إصدار مجلة المستقبل، ودعا الفيلسوف الفرنسي غاستون بيرغر إلى أنشاء المركز الدولي للاستشراف بعد نتائج الحرب

العالمية الثانية، كما شكل كتابه الشهير "فن التنبؤ" نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبلية في دولة ما، وقد تنبهت المؤسسة الأمريكية العسكرية لجدوى هذه الدراسات وركزت على توظيفه لصالح الأمن القومي باستخدام تقنيات السيناريو والدلفي...كما قامت الحكومة الهولندية بتأسيس وحدة الدراسات المستقبلية عام 1974، وشرعت بريطانيا بتأسيس وحدة للدراسات المستقبلية تركزت جهودها حول تطوير التكامل المنهجي ونقد النماذج الدولية، أما الدراسات الاشتراكية المستقبلية فركزت على المتغيرات المادية لاسيما الاقتصادية والتكنولوجية، أما في الدول النامية فقد عرفت محاولات في هذا المجال أما العالم العربي فلم تدخل مادة الدراسات المستقبلية كموضوع أكاديمي إلا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وقد غلب عليها الانطباعية والفقيرة في توظيف التقنيات العلمية المعتمدة في هذا المجال.

3.1.2. مرحلة النماذج العالمية: تطور مجال الدراسات المستقبلية إلى مستوى العالم ككل، فأصبح التركيز على مستقبل المجتمع الدولي أو موضوعات ذات شأن دولي كأسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب أو التدخل الإنساني أو البيئة، واستنادا إلى هذه الأفكار عقد اجتماع روما 1986 حيث ركزت دراسات النادي على الربط بين ظاهرة الإعتماد المتبادل وبين تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية للظواهر العالمية (فاروق، 2003، ص67).

3.أهمية توطين الدراسات المستقبلية عربيا

ترجع بداية الاهتمام بالدراسات المستقبلية في الوطن العربي إلى سبعينيات القرن العشرين، حيث كانت الإسهامات في تلك الفترة محدودة ومتقطعة، ثم بدأت تتزايد أهميتها مع حلول الثمانيات والتسعينات، وذلك بسبب الضرورة الماسة إلى التعرف على مستقبل التنمية في ضوء العوامل الإقليمية والدولية والتي شكلت القضية المهمة في مستقبل المنطقة كالصراع العربي الإسرائيلي، وتزايد حدة التوترات الثنية والصراعات وما ينتج عنها من مخاطر في المستقبل

وقد ظهرت في ذلك الوقت مشاريع مستقبلية ذات انعكاسات هامة على الدول العربية كمشروع القرن الأمريكي الجديد عام2002، والذي هدف إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية وتأسيس نظام إقليمي جديد بديل للنظام العربي، إلى جانب خطة مايكل لادين عن تغيير الشرق الأوسط من الداخل في عشر سنوات، وتقارير مؤسسة هيريتاج عن إعادة هيكلة

الشرق الأوسط وما طرحته إسرائيل من خطط مستقبلية مثل إسرائيل 2020 وإسرائيل 2025 وغيره.

حيث يطرح الباحث محمد ابراهيم منصور في هذا الصدد دراسته المعنونة " الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا" المنشورة بمجلة المستقبل العربي رؤيته بأن أي محاولات لحل تلك القضايا العربية الكبرى ستظل خارج إطار التفعيل، ومنها الأوضاع القائمة في ضوء موجة الربيع العربي والتي نتج عنها سقوط الأنظمة السلطوية العتيدة وخلفت بعضا منها نظما جديدة لا تمتلك رؤية لإدارة المرحلة الانتقالية بها، وقد أرجع الباحث السبب إلى غياب الدراسة العلمية لاحتمالاتها المستقبلية .

بصفة عامة يمكن القول بأن مجال البحوث السياسية والاستيراتيجية في الأقطار العربية يعاني من غياب الرؤية المستقبلية، وإن تمت فإنها لا تخرج عن النطاق الأكاديمي، ولا تتطور لتصبح جزءا من طريقة الفكر الاجتماعي أو حتى الممارسة الفعلية كمن جانب الحكومات أو الأفراد (عبد الحي، 2002، ص 62-64).

وعليه تبرز أهمية الدراسات المستقبلية لأنها تعطي للدول والمجتمعات والشعوب بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة قدرة على التطور والنهوض والتقدم من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها عبر استشراف المستقبل بطرق علمية، ومن خلال إحصائيات ومعادلات رياضية تبدأ بدراسة الماضي(التاريخ) وربطه بالحاضر مرورا بالمستقبل الذي يكون هدفا للإنسان كي يكون في وضع أفضل مما كان عليه في حاضره وماضيه،
وقد استفاد من هذا التخصص بعد الثورة الصناعية عبر تنظيم عمليات الإنتاج وتصدير الموارد إلى مناطق كثيرة وكمية الاستهلاك وإعداد مدونات وجداول بكل هذه البيانات لفترات معينة، وبعدها إجراء مقارنات والعمل على تطويرها. بالإضافة إلى ظهور عدد من الدول الناشئة الجديدة التي تبحث عن وسيلة للتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي لديها والتي وجدت في دراسة المستقبل وسيلة للتنبيه على السلبيات المعتمدة حاليا، وكيفية اختيار سياسات بديلة لدرء السلبيات في المستقبل وتحقيق التنمية والقضاء على عوامل التخلف لديها، ويمكن أن نرصد مجموعة من النقاط التي تهدف إليها الدراسات المستقبلية (أغوان، 2011، ص 95) :

–تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي.

–الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية، حيث يجب أن نفكر في التأثيرات المعقدة ذات الطابع الاجتماعي مثل التهديد النووي، التغيرات المناخية.

–ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات وزيادة حرية الاختيار وصياغة الأهداف وابتكار الوسائل لبلوغها وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل.

–زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريوهاته والتخطيط له وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية وعمل الفريق بشكل متعاون (اماني، 20212، ص09).

4– توطين مناهج الدراسات المستقبلية السياسية في الوطن العربي، تعاني الدراسات والبحوث في مجال الدراسات الاستيراتيجية السياسية في الوطن العربي من القصور في الرؤية المستقبلية أو الابتعاد عنها باعتبارها ترفا فكريا، وهذا ماسنحاول التأسيس له من خلال البحث في الدراسات المستقبلية التي تقدمت في دول الشمال بينما تراجعت في دول الجنوب وخصوصا أن العديد من دول العالم العربي تواجهها بالعزوف.

1.4. تطور الرؤية في الدراسات المستقبلية: إذا كانت دراسات المستقبل في الوطن العربي منذ الخمسينيات وصولا إلى نهاية السبعينات قد انتهت إلى أن المستقبل لم يدخل في الإدراك العربي، ويلاحظ معظم الباحثين في الشؤون التنموية في العالم أن هذه الدراسات المستقبلية لا تزال محدودة وحين يتم إجراء دراسات من هذا النوع فأنها لا تخرج عن النطاق الأكاديمي، ولا تكون جزءا من نسيج التفكير الاجتماعي أو من الممارسة الفعلية سواء على مستوى الحكومة أو الأفراد، وهناك شبه انقطاع كامل بين النطاق الأكاديمي الجامعي وبين الحياة العامة وجوهر القضية هنا ذا صلة بالثقافة السائدة في المجتمعات العربية في علاقتها بالتنمية، حيث لا بد من بناء ثقافة التخطيط ودراسة الواقع علميا فالرهان هو على الثقافة بمعناها النظري والسلوكي العملي.

2.4. آليات التوطين والاندماج: إذا كيف نعمل على تطوير الدراسات المستقبلية داخل مراكز ومعاهد البحوث والدراسات في البحث العلمي لمراكز ومعاهد الدراسات في العالم العربي؟

-إنشاء وحدات متخصصة بالدراسات المستقبلية داخل مراكز ومعاهد البحوث والدراسات في الوطن العربي.

-الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

-دعم البحث والدراسات من خلال تخصيصات مالية مستقلة .

-إنشاء وحدة للدراسات المستقبلية من أجل تحديد التحديات والعمل على استشراف أبعاد وتأثيرات ذلك على الأمن الإقليمي، ونصل في النهاية إلى أن العالم العربي بحجة إلى التوسع في اتجاهين: الأول على صعيد نسقي أفقي من خلال مراكز الدراسات والبحوث، والثاني بناء عمودي يتم من خلاله تأسيس وتطوير مناهج الدراسات المستقبلية في الدراسات الجامعية لما لها من أهمية في مواجهة التحديات (منصور، 2014، ص61).

3.4. نماذج عن توطين مناهج الدراسات المستقبلية في الوطن العربي: إن المتأمل للدراسات المستقبلية في الوطن العربي لا يكاد يرصد اهتماما يذكر بهذا المجال قبل السبعينيات من القرن الماضي، وحتى محاولات المفكرين حينها كانت محدودة ومتقطعة وفقيرة في أدواتها وتقنياتها. وقد اكتسبت تلك الدراسات أهمية متزايدة في الثمانينيات والتسعينيات نتيجة تغير في مفاهيم التنمية واستبدلت بمفاهيم التنمية المستدامة وهو مفهوم مستقبلي بطبيعته يهتم بحقوق الأجيال القادمة، ويعنى بدمج الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والثقافية مع الاعتبارات الاقتصادية ، كما أصبح من الصعب دراسة مستقبل التنمية في الوطن العربي من دون الأخذ في الاعتبار الأوضاع الإقليمية والعالمية، وبعض هذه الأوضاع تشكل عنصرا ضاغطا على المستقبل العربي مثل الصراع العربي الإسرائيلي، تنامي النزاعات العرقية والطائفية والدينية والمخاطر المستقبلية الناجمة عنها. وبالتالي فإن دون الإستشراف العلمي للمستقبل العربي ستبقى محاولات معالجة القضايا العربية الكبرى معلقة وستظل عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية.

وفي هذا الإطار نرصد أهم الجهود التي تؤرخ لأولى محاولات الدراسات المستقبلية منتصف السبعينيات من القرن الماضي: –دراسة في استشراف المستقبل العربي 1975 تحت عنوان" الوطن الربي عام 2000" عن مؤسسة المشاريع والإنماء العربية نتاج عمل جماعي لفريق من الخبراء والمثقفين العرب بقيادة أنطوان زحان، وكان الهدف المعلن من الدراسة هو استطلاع التطور المرتقب والمحتمل للوطن العربي حتى العام 2000.

– جهود مجموعة التخطيط الطويل المدى للأقطار العربية أو مجموعة القاهرة عام 1977، بقيادة ابراهيم حلمي عبد الرحمن وآخرون في معهد التخطيط القومي في القاهرة بالتعاون مع الصندوق الغربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وكان الهدف الأساسي لهذه المجموعة هو المساهمة في إنشاء وتدعيم حركة فعالة للتخطيط الطويل المدى في الوطن العربي.

– في العام 1978 صدرت ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استيراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتشكلت اللجنة من برهان الدجاني، وسيد جاب الله، واطوان زحان، وكان هدف الورقة هو محاولة ترشيد وتطوير دور القطاع العربي المشترك، وحددت الوثيقة أيضا محورا يشمل توطين التكنولوجيا والتنمية الصناعية وتنمية القطاع التجاري وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية.

–وثيقة استيراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، أولوياتها، برامجها وآلياتها صدرت العام 1979 أشرف على إعدادها يوسف صايغ ومحمود عبد الفضيل وجورج قرم، بدعم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ورغم أن الوثيقة لها توجه مستقبلي إلا أنه لا يتجاوز الثمانينيات ولا تشكل نقلة نوعية باتجاه استشراف المستقبل العربي ولا تترابط نظراتها القطاعية عضويا، وإنما تتبنى توجها براغماتيا ينطلق من واقع متخلف ومجزأ ولا تتجاسر بالقفز فوق هذا الوضع بطرح رؤية مستقبلية جديرة بالعمل من أجلها.

–الدراسة القطرية ل إسماعيل صبري 1977 عن تطور مصر، بحث فيها ثلاث سيناريوهات بديلة هي، سيناريو نفي الثورة أو الانقلاب عليها، سيناريو تجميد الثورة، وسيناريو استمرار الثورة.

–دراسة مصر 2013 هي الدراسة الوحيدة التي غامرت بصياغة السيناريوهات السياسية لمصر بعد ثورة 25 يناير، باستثناء ذلك لا يكاد يعثر على دراسة عربية أخرى اهتمت بالتداعيات المستقبلية "للربيع العربي"

ما يلاحظ على الجهود العربية في مجال الدراسات المستقبلية أن هذه الدراسات كانت عملا مؤسسيا اضطلعت به مؤسسات المجتمع المدني في معظمها وليس الحكومات إلا ما ندر، أن تلك الجهود لم تتسم المتابعة والتراكم والاستمرار وبالتالي انعدام الترابط فيما بينها(علاوي، 2016، ص86).

4.4. صعوبات منهجية لانتشار الدراسات المستقبلية السياسية في الوطن العربي:

توصلنا إلى أن قضايا السياسة المعاصرة تتميز بالتغير المفاجئ وتغير موضوعاتها الأمر الذي يؤدي إلى تغير مناهجها[13] .فاتجاهات البحث والتحليل والتي لا تتغير بالمناهج والمداخل المتعددة تزداد أهميتها وتشكل آفاق إضافية لعلم السياسة، فهناك فكرة المستقبلات البديلة التي تعتمد على تركيب سيناريوهات لدراسة الظاهرة المتوقع حدوثها، ويتضح أن التغير في بيئة الظاهرة المراد رصدها في علم السياسة وبين التغير في مساراتها تخلق وباستمرار اتجاهات أكاديمية جديدة في كيفية التعامل معها وتوفر الموضوع والأهداف والمضمون كأركان أساسية لعملية التحليل المستقبلي، غير أن الملاحظ أن عملية صياغة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي تعاني الكثير من الصعوبات نوجزها في النقاط التالية(منصور، 2014، ص72):

1–**علم السياسة والبيئة:** مشكلة علم السياسة أنه متأخر عن نظيره الغربي فهو يستخدم نظرا لمحدودية الإمكانات وتواضع من جهة بعض الباحثين بسبب مشاكل العملية التعليمية من جهة أخرى، فضلا عن السياق السلطوي الذي يعمل به علماء السياسة عموما ويعيقهم عن البحث الأكاديمي المحايد من جهة ثالثة نظريات قديمة ليست وليدة بيئتها ليس لها صلة بالواقع المراد تحليله.

2–**علم السياسة والتمويل:** لا أبحاث جادة وامبريقية مرتبطة بالواقع العملي دون ميزانيات ضخمة ولأن الأخيرة غائبة بسبب الظروف الاقتصادية فقد ارتبط عدد من الباحثين العرب

بأجندة غربية حددت أولويات القضايا المعالجة جعل الأبحاث في أغلبها غريبة عن بيئتها مما أعجزها على التوقع والتنبؤ بالواقع المعقد الذي تعيشه الدول العربية.

3-**علم السياسة والممارسة:** أن قدرة عالم السياسة على التوقع فضلا عن الفهم قد ترتبط أحيانا بخبرة ممارسة العمل العام لأنه يخلط بين المواقف الإيديولوجية والحزبية التي تفتقد إلى المرونة والحيادية اللازمة للبحث والتحليل، غير أن الخبرة الدولية تثبت نجاح ممارسة العمل العام وخلط الخبرة العملية بنظيرتها النظرية وهو ما انعكس على قدرتهم على التنظير المرتبط بالواقع ليمتد إلى التأثير على مستقبل الأمور. أما السياق العربي عموما فقد فشل في دراسة الواقع وبالتالي التنبؤ للمستقبل.

4-علم السياسة والإعلام: الإعلام يفتح أمام الباحث السياسي مساحات وآفاق جديدة في المجتمع ليحمل صفات التحليل السياسي من أجل فهم وتوقع المستقبل بعيدا عن التضخيم والتزام الحيادية والموضوعية (Edward,1998,p66).

وعليه ما يمكن التأكيد عليه من خلال العناصر السالفة الذكر أن هناك صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي مست جميع الجوانب تقريبا فمنها ضعف الأساس النظري وغياب الرؤية المستقبلية الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية، فالفكر العربي في صيغته التراثية الموروثة وفي طبعاته المستجدة على السواء مفتون بإعادة انتاج الماضي أكثر من اهتمامه بقراءة المستقبل. بالإضافة إلى غياب الأطر المؤسسية المتخصصة بالدراسات المستقبلية (the Study,1993,p98).

الخاتمة

لقد أصبحت الدراسات المستقبلية من الأولويات المهمة التي تعول عليها الدول العربية للحاق بركب الدول المتقدمة، حيث صارت ضرورة ملحة من ضرورات التقدم والتطور والتي لا يمكن الاستغناء عنها إذا ما أرادت أن ترسم لنفسها مسارا نحو حياة أفضل، خاصة مع تطور التكنولوجيا والعلوم التقنية بحيث أصبحت هذه الدراسات تقوم على مناهج وتقنيات من طرف مراكز متخصصة ومعاهد وجمعيات علمية. وذلك من أجل رسم خارطة طريق للوقائع والظواهر المفاجئة ومختلف العوامل المؤثرة عليها ومحاولة رصد الخيارات والبدائل المتاحة التي من شأنها خلق مفاضلة فيما بينها لأجل بناء قاعدة استشرافية يستند عليها في صناعة وتنفيذ القرارات، والظاهرة السياسية ليست بمنآى عن هذا التطور لما تحتويه من تغيرات

مستجدة في عناصر مكوناتها، وعليه تؤكد هذه الدراسة على الحث إلى ضرورة توطين هذه الدراسات عربيا بإقامة المراكز والهيئات المتخصصة في هذا المجال ورصد الامكانات التقنية والمالية. من أجل دعم هذا المسار المهم في استشراف الظواهر السياسية والتنبأ بمجريات حدوثها ومحاولة توقع نتائجها لأجل رسم وصناعة قرارات أكثر ملائمة وأكثر نجاعة.

6. قائمة المراجع:

1-علي بشار أغوان، **الدراسات المستقبلية: ضرورة ملحة أم ترف فكري؟** ، دار ناشري للنشر الإلكتروني: العراق، 2011.

2-محمد ابراهيم منصور، **الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا**، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، السعودية: 2014.

3-وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، **التسامح**، العدد9، 2005 .

4- فاروق عبده، الزكي فلية، أحمد عبد الفتاح، **الدراسات المستقبلية: منظور تربوي**، عمان دار المسيرة، 2003.

5-وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

6-علي بشار أغوان، مرجع سبق ذكره.

7- أماني عاطف، غادة محسن وآخرون، **منهجيات الدراسات المستقبلية**، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2012.

8- محمد ابراهيم منصور، مرجع سبق ذكره.

09-حسين علاوي خليفة، الدراسات المستقبلية واشكالية التوطين في مراكز الدراسات: حالة الخليج، **آراء**، العدد86، 2016.

10- محمد ابراهيم منصور، مرجع سبق ذكره.

11-Edward Coknish. "Your Tool for Preparing For the Future", the Futurist, U.S.A., Jan-Feb, 1998.

12-the Study of the Future, the World Future Society, Washington D.C, 1993